

قياس وتحليل مؤشرات البنوك التجارية وأثرها على القيمة السوقية في العراق للمدة 2004-2020

Measuring and analyzing commercial bank indicators and their impact on market value in Iraq for the period 2004-2020

أ.د. ليلى بديوي خضير مطوق /المشرف
Layla Bedawi, Khudair Mutawaq
Laylab.muttaq@uokufa.edu.iq

يوسف قيصير حسن التميمي /الباحث
Youssef Qaisar Hassan Al-Tamimi
yousifqaecer@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

الكلمات الرئيسية: الموجودات، الودائع، رأس المال، الائتمان النقدي، القيمة السوقية.

Keywords: assets, deposits, capital, cash credit, market value.

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر البنوك التجارية ودورها في تنشيط سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة (2004-2020). وذلك من خلال الاعتماد على بيانات سنوية صادرة من المؤسسات الرسمية (البنك المركزي العراقي، سوق العراق للأوراق المالية)، فضلاً عن التعرف على واقع القطاع المصرفي في العراق وماهي أهم الأدوات التي تستخدمها البنوك التجارية للتأثير على سوق العراق للأوراق المالية، وتأتي أهمية البنوك التجارية من دورها الفعال في تطوير سوق الأوراق المالية من خلال الاستثمار فيها والاستفادة منها في توظيف الأموال المتاحة لديها، وتحاول الدراسة تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في السوق، ويتمثل دورها من خلال استخدام مجموعة من الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية لتفعيل دور هذه الأسواق مثل القيام بمهام الصيرفة الاستثمارية كالأسناد والتوزيع وتقديم المشورة، فضلاً عن دعمها للتحويل للشركات المساهمة. ونلاحظ تطور مؤشرات البنوك التجارية خلال سنوات الدراسة بالرغم من هيمنة المصارف الحكومية بالنسبة الأكبر من هذه المؤشرات وقد تم استخدام التحليل النظري الى جانب التحليل القياسي وذلك عن طريق استعمال مؤشرات البنوك التجارية المتمثلة بـ (الموجودات والائتمان النقدي والودائع ورأس المال) ومعرفة مدى تأثيرها على الأسواق المالية، وتم استعمال البرنامج الاحصائي (Eviews12) لقياس العلاقة بينهما من خلال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وقد اسفرت الدراسة عن عدة منها وجود علاقة توازنية بين مؤشرات البنوك التجارية والمتمثلة بـ (الموجودات والائتمان النقدي ورأس المال والودائع) على مؤشر القيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية، إذ تتضح معنوية الائتمان النقدي وعلاقته الطردية مع القيمة السوقية، وهذا ما يتفق مع واقع النظرية الاقتصادية في حين كان أثر (رأس المال والودائع) على القيمة السوقية اثرًا سالبًا وعكسيًا، وهذا ما يخالف واقع النظرية الاقتصادية.

Abstract

This study aims to analyze the impact of commercial banks and their role in stimulating the Iraqi stock market during the period (2004-2020). This is done by relying on annual data issued by official institutions (the Central Bank of Iraq, the Iraqi Stock Exchange), as well as identifying the reality of the banking sector in Iraq and what are the most important tools that commercial banks use to influence the

Iraqi securities market. The importance of commercial banks comes from their effective role in developing the stock market by investing in it and taking advantage of it to employ the funds available to it. The study attempts to shed light on the role that commercial banks play in the market. Their role is represented by using a group of banking services and credit facilities to activate the role of these markets, such as carrying out tasks in investment banking, such as grants, distribution, and advice, as well as its support for the transformation of joint-stock companies. We notice the development of commercial bank indicators during the years of the study, despite the dominance of government banks in the largest proportion of these indicators. Theoretical analysis was used in addition to standard analysis, by using commercial bank indicators represented by (assets, cash credit, deposits, and capital) and knowing the extent of their impact on the financial markets. The statistical program (Eviews12) was used to measure the relationship between them through the autoregressive distributed lag (ARDL) model. The study resulted in several findings, including the existence of a balanced relationship between commercial bank indicators, represented by (assets, cash credit, capital, and deposits) on the market value index in the market. Iraq Securities, as the significance of cash credit and its direct relationship with the market value becomes clear, and this is consistent with the reality of economic theory, while the effect of (capital and deposits) on the market value was negative and inverse, and this is what contradicts the reality of economic theory.

المقدمة

حظي موضوع البنوك التجارية باهتمام واسع وكبير في الاقتصادات كافة المتقدمة ومنها النامية لكونه يعكس مستوى تطور ذلك الاقتصاد، وعلى غرار ذلك تتجلى أهمية هذا الموضوع في كونه يسلط الضوء على الدور الذي يمكن ان تلعبه البنوك التجارية في تنشيط سوق الاوراق المالية من خلال تطوير اساليب التمويل وتجميع المدخرات وتوجيهها نحو المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية ولعب دور الوساطة من خلال نقل الودائع من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات الاقتصادية التي تحتاج تمويل، لغرض القيام بمشاريع جديدة او توسيع القائم منها. وذلك باعتبار ان هذه البنوك تمثل حلقة من حلقات نمو القطاع المالي.

ويشكل سوق العراق للاوراق المالية ركناً أساسياً من أركان هيكل النظام المالي في النظم الاقتصادية الحديثة، لما تقوم به هذه الاسواق من دور مهم في جذب المدخرات الوطنية وتوجيهها في قنوات استثمارية تعمل على دعم الاقتصاد القومي وتزيد من معدلات الرفاهية الاقتصادية لأفراده، فضلاً عن كونها مراً للوضع الاقتصادي العام في الدولة.

أولاً: أهمية البحث: تنبثق أهمية البحث من أهمية ودور القطاع المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية وتحفيز الاقتصاد ودفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال تحشيد المدخرات لتمويل المشاريع الاستثمارية المنتجة في السوق التي تسهم في خلق فرص العمل ومن ثم رفع مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثانياً، مشكلة البحث: تبرز مشكلة البحث في ان البنوك التجارية في العراق تعاني من ضعف في الكفاءة وهذا بالتالي يؤثر على عمل سوق الاوراق المالية في العراق، وان سبب هذا الضعف يعود الى قلة الوعي لدى الجمهور.

ثالثاً، هدف البحث: يسعى هذا البحث لتحقيق اهداف عدة هي:-

- 1- التطرق الى مفهوم البنوك التجارية.
 - 2- التطرق الى مفهوم سوق الأوراق المالية.
 - 3- تقدير وتحليل العلاقة بين مؤشرات البنوك التجارية ومؤشرات سوق العراق للأوراق المالية
- رابعاً، فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية رئيسية مفادها، انه يمكن للبنوك التجارية ان يكون لها دور فاعل وايجابي وبما ينعكس على عمل سوق الاوراق المالية ومن ثم النهوض بواقع النشاط الاقتصادي في العراق وذلك يعتمد على مبدأ الشفافية والافصاح للشركات المتداولة داخل السوق.

خامساً، حدود البحث

الحدود الزمانية: (2004-2020)

الحدود المكانية: البنوك التجارية وسوق العراق للأوراق المالية.

سادساً، منهجية البحث: من أجل تحقيق أهداف البحث، تم تقسيم البحث الى اربع محاور رئيسية:

- الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية
- الثاني: وظائف البنوك التجارية
- الثالث: مصادر أموال البنوك التجارية واستخداماتها
- الرابع: تقدير وتحليل مؤشرات البنوك التجارية وأثرها على القيمة السوقية

المحور الأول، الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية

اولاً، نشأة البنوك التجارية: ليس من السهل الاتفاق على تاريخ محدد لنشأة البنوك ولكن لا يشك أحد في ان للصيرفة التجارية تاريخاً طويلاً فهي نتاج تطور تاريخي يعود الى ما قبل الميلاد وأن نشأتها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بظهور النقود وتطور التجارة اذ أن البدايات الاولى للنشاط المصرفي ولدت في بلاد الشرق العربي على وجه التحديد في المملكة البابلية التي حكمت أكثر اقطار الشرق الاوسط فقد اشتهرت الامبراطورية البابلية بحضارتها العريقة وتميزت في زخم نتاجها المادي والفكري وببجارتها الواسعة، وفي بادئ الأمر كانت المبادلات تجري في المجتمع البابلي على أسس نظام المقايضة السلعية، وكان الشعير والسلع الرئيسية المستخدمة في تسوية المبادلات. ولكن مع ظهور المعادن النفيسة وانتشار استعمالها بدأت النقود المعدنية تستخدم كمقياس مشترك للقيمة واداة للدفع.⁽¹⁾ وقد لعبت الثورة الصناعية دور بارزاً في نمو البنوك وكبر حجمها مما سمح بتقديم خدمات اقتصادية واسعة. وتواصل التطور الذي عرفته البنوك إذ شهدت المهنة المصرفية التي تمارسها البنوك التجارية تغيرات كبيرة في طبيعتها وادواتها⁽²⁾، الا ان نشاه البنوك التجارية في شكلها الحالي لم يظهر دفعه واحدة مكتملة المعالم بل كان وليد التطور، ذ أمتد من النظم الابتدائي وصولاً للنظام الحالي⁽³⁾ ويرجع نشوء البنوك التجارية الى القرن 34 قبل الميلاد من (الحضارة السومرية)، اذ ارتبط ظهورها باستعمال النقد في التداول، وكذلك الحاجة الى اماكن آمنة. ومع ذلك فلا زال اسم البنوك هو البنوك التجارية وبالرغم من انه كان هناك مقرضين للنقود ألا ان البنوك التجارية تعتبر مؤسسات اقتصادية حديثة.⁽⁴⁾

ثانياً، مفهوم البنوك التجارية: قبل التعرف على وظائف البنك التجاري وقبل أن نعرض أهدافه قد يكون من المناسب النظر في تعريف له بحيث يكون هذا التعريف معياراً للتفرقة بين البنك التجاري وبين غيره من البنوك. ويعرف البنك بأنه مكان تجميع الأموال على شكل مدخرات أو ودائع صغيرة، ليتم توظيف هذه الأموال واستخدامها تبعاً لدرجة استقرارها وحجمها، والبنك التجاري يعد نوعاً من أنواع المؤسسات المالية التي يركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، وبهذا المفهوم يعتبر البنك التجاري وسيطاً بين أولئك الذين لديهم أموالاً فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال.⁽⁵⁾ ويعرف أيضاً بأنه عبارة عن مؤسسات تجارية يكون الغرض من قيامها شأنها في ذلك شأن أي مؤسسة تجارية أخرى، هو تحقيق الربح للبنك التجاري ويأخذ عادة على شكل شركة مساهمة يمتلكها الأفراد⁽⁶⁾، وعرفه آخر هو شركة أو مؤسسة مالية تقوم باستلام الودائع من الأفراد والشركات والمؤسسات والجمعيات والمنظمات المختلفة، ثم تعيد إقراضها أو استثمارها لدى أفراد أو شركات أخرى⁽⁷⁾، وعرفه أيضاً أنها تمثل شركات مالية نشاطها الأساسي هو العمل كوسيط بين المودعين والمقرضين، وتقوم بقبول الودائع ومنح القروض وهو ما يميزها عن غيرها من المؤسسات المالية⁽⁸⁾ وعرفه آخر بأنه المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان (الإقراض والاقتراض). إذ يحصل من خلالها البنك التجاري على أموال العملاء ويفتح لهم حسابات ويتعهد بتسديد مطالبهم عند الطلب كما يقدم القروض لهم، وتعتبر عملية خلق الودائع أحد أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية في الوقت الحاضر⁽⁹⁾، وعرفه آخرون بأنه مؤسسة مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضاً وتستخدمها لغرض إقراض الأفراد والمشروعات ذات العجز.⁽¹⁰⁾

نستنتج مما سبق أن البنوك التجارية عبارة عن مؤسسة مالية تقوم بتقديم مجموعة من الخدمات المصرفية ولعل من أبرزها خلق النقود، وبالتالي التأثير على عرض النقد والطلب عليه في ظل رقابة البنك المركزي.

المحور الثاني، وظائف البنوك التجارية

تمتاز البنوك التجارية بأنها مؤسسات مالية هدفها تحقيق الأرباح لمالكها وهي بذلك تختلف عن البنوك المركزية إذ أن البنوك المركزية تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع. أما البنوك التجارية فأنها مؤسسات خاصة تتعامل بالودائع والائتمان ومنح القروض لأن هدفها تحقيق الأرباح، وتعد البنوك التجارية من أكثر أنواع البنوك انتشاراً ولها تأثير بالغ على النشاط الاقتصادي. وللبنوك التجارية العديد من الوظائف منها تقليدية وأخرى حديثة ونتطرق لها بالشكل الآتي:-

أولاً، وظائف البنوك التجارية التقليدية الكلاسيكية، وكما يأتي،

- 1- **قبول الودائع:** يعد قبول الودائع من قبل البنوك التجارية أحد أقدم الوظائف التي تقوم بها البنوك، إذ كانت السبب في نشوء وتطور العمل المصرفي، فقد قامت الصيرفة الأولى على إيداع الأموال مقابل عموله معينة، ثم تطورت فيما بعد إلى أشكال متعددة. واستناداً لذلك فقد تم تقسيم الودائع من قبل البنوك التجارية إلى قسمين:⁽¹¹⁾
 - أ- الودائع تحت الطلب وتسمى (الحسابات الجارية)
 - ب- الودائع الآجلة وهي مبالغ يودعها أصحابها لفترات محدده (سنة أشهر أو سنة أو أكثر، تبعاً لسعر الفائدة التي يدفعها البنك للمودعين).

2- خلق النقود المصرفية: تستطيع البنوك التجارية التأثير في عرض النقد وبالتالي التأثير في النشاط الاقتصادي فمن خلال عمليات الاقراض تستطيع البنوك أن تزيد من كميته النقود، عن طريق اقراض الافراد والمؤسسات من خلال القيود المالية في دفاتها بدون أن يقابلها ايداع فعلي حيث يتم فتح حسابات جارية لهذه القروض ويمكن الصرّف منها بشيكات وتحقق هذه النقود الجديدة من خلال الفرق بين حجم الودائع الفعلي وحجم القروض التي تقدمها هذه البنوك.⁽¹²⁾

3- تقديم القروض: تتحمل البنوك التجارية مسؤولية كبيرة في تقديم القروض. فالبنك يحقق ارباحاً عن طريق تقديم القروض للمؤسسات والأفراد ولكن على البنك أن يحتفظ بنقد سائل لمواجهة طلبات المودعين، ومن ثم فإنه لا بد من مراعاة قدر كبير من الحرص في مسألة الاقراض والاحتفاظ باحتياطات نقدية في البنك، ويجب عليه أن يحقق توازن دقيق ما بين السيولة والربحية.⁽¹³⁾

4- خصم الاوراق التجارية: تعتبر السفتجة والسند الأذني احد اهم صور الاوراق التجارية، اذ يقوم حامل هذه الاوراق بتقديمها الى البنك للحصول على قيمتها قبل حلول أجلها، ويقوم البنك بخصم هذه الورقة و دفع قيمتها للعميل ويحتفظ البنك بالورقة التجارية المخصومة حتى تاريخ الاستحقاق ثم يقوم البنك بعد ذلك بتقديمها للمدين لكي يحصل على قيمتها الاسمية⁽¹⁴⁾

ثانياً. الوظائف الحديثة للبنوك التجارية: ظهرت هذه الوظائف عن ضرورة حتمية لمسايرة التطور والتغير الاقتصادي والتكنولوجي ويتمثل اهمها في الاتي:-

1- خدمات التأجير التمويلي (Financial Leasing Services): تعد هذه الخدمة من الخدمات المبتكرة في الكثير من دول العالم المتقدمة والتي تشمل على تأجير المعدات التي تضم الموارد والاجهزة الصغيرة من المكاتب الى الطائرات التجارية والناقلات الضخمة. وهذا النوع من هذه الخدمات عبارة عن علاقة تعاقدية بين المؤجر والمستأجر يضمن بموجبها قيام المستأجر استخدام المعدات لمدة محددة من الزمن دون امتلاك هذه المعدات.

2- خدمة الصيرفة الالكترونية (Electronic Banking Service): وهي عبارة عن نظام الكتروني يقوم بشراء وبيع الحوالات من خلال الايداع والسحب الالكتروني للأموال، فأن هذه الخدمة بالإمكان ان تساعد في تحسين كفاءة عمل الشركات، ومن هذه الخدمات هي مقاصة الصكوك - الاستشارة المصرفية - الادارة النقدية.

3- خدمات وحدات الثقة (Trust Unit Services): تعد من احدى الخدمات المصرفية المتطورة والتي يستخدمها الكثير من البنوك في الدول المتطورة حيث يتم من خلالها جمع المدخرات من الجمهور بصفة خدمات غير ايداعية عن طريق الاستعانة بالأشخاص المتخصصين في المجال الاستشاري يتم توظيفها في الاوراق المالية المتاحة للتداول في سوق الاوراق المالية.⁽¹⁵⁾

4- وضع وسائل دفع حديثة تحت تصرف العملاء: مثل خدمات البطاقة الائتمانية ولا سيما التمويلات المالية باعتبارها الخدمات المصرفية الأساسية وعلى رأسها دفع الحوالات البرقية والبريدية الواردة، وتحويل العملة للخارج لسداد التزامات الزبائن وتحويل الأموال من حساب إلى آخر.⁽¹⁶⁾

5- التوسع في منح القروض الاستهلاكية والتوسع في العمليات خارج الميزانية

6- خدمات التأمين الصحي والبطالة

7- تقديم خدمات الصراف الالي نتيجة التوسع الكبير في استخدام التكنولوجيا

8- تمويل نفقات الدراسة الجامعية وادخار المناسبات وغالبا ما تدخر الاموال لأغراض محدده كالزواج.⁽¹⁷⁾

نستنتج مما سبق أن جميع البنوك التجارية تقوم بتقديم خدمات أساسية وهي الوظائف التقليدية. ولكن نتيجة التطور والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي في العديد من البلدان جعل من البنوك التجارية تقوم بتقديم خدمات إضافية للأفراد تسير مواكبة التكنولوجيا.

المحور الثالث، مصادر أموال البنوك التجارية واستخداماتها
اولاً، خصائص ميزانية البنك التجاري، تتميز ميزانية البنك التجاري بمجموعة من الخصائص يمكن ادراجها كما يلي:-

- 1- مجموع الموجودات يساوي مجموع المطلوبات ورأس المال.
- 2- بنود الميزانية تسجل عند لحظة زمنية معينة.
- 3- يحدث انخفاض في رأس المال من خلال استهلاك واستنزاف في قيمة الموجودات.
- 4- تحصل زيادة في رأس المال من خلال الادخار عندما يقرر الافراد استخدام جزء من دخولهم لشراء موجود أو تخفيض مديونية.⁽¹⁸⁾

ثانياً، - مكونات الميزانية العامة للبنك التجاري، تشمل الميزانية العامة للبنك التجاري جانبين رئيسيين هما جانب الموارد وجانب الاستخدام ويمكن استعراض اهم فقرات كل جانب كما يلي:-

1- جانب المطلوبات (Liabilities): يتضمن جانب المطلوبات من ميزانية البنك التجاري المدخلات المالية له والتي يقصد بها كل ما يدخل للبنك من موارد مالية التي تشمل الديون والالتزامات على البنك التجاري في مدة زمنية تجاه الغير من افراد ومؤسسات، ويمكن ادراجها كالآتي:-
أ- الموارد المالية الداخلية (الذاتية)

1- رأس المال: يعد رأس المال التزاماً او ديناً على البنك التجاري ويساهم في تكوينه مالكين الأسهم، يلعب رأس مال بالنسبة للبنوك التجارية دور فريد اذا ما قورن بأهمية رأس المال بالنسبة للمشروعات غير المالية. فأن أحد الوظائف التي يقوم بها رأس المال هي شراء الاصول الثابتة مثل المباني والآلات.

2- الاحتياطات: تعرف الاحتياطات على أنها (حقوق مالكي المصرف التي يعول عليها بوصفها مصدراً أساسياً لحماية أموال المودعين، وتعد الاحتياطات حُط الدفاع الأول للبنوك التجارية في مواجهة الخسائر التي من الممكن أن تتعرض لها.⁽²⁰⁾ وبوجد نوعين من الاحتياطات هما:-⁽²¹⁾

- **الاحتياطي القانوني (الإجباري):** وهو احتياطي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية وينص على ان يكون بنسبة معينة من رأس المال لذلك يطلق عليه احتياطي رأس المال.

- **الاحتياطي الخاص (الاختياري):** وهو الاحتياطي الذي يقوم المصرف باقتطاعه من صافي الارباح وبشكل اختياري وبالنسبة التي تلائمه ودون ان ينص على ذلك قانون وانما لمجرد شعور المصرف بوجوب الاحتفاظ بأموال كافية لمواجهة الازمات والطوارئ.

ب- الموارد المالية الخارجية (غير الذاتية): تتكون الموارد الخارجية من الودائع بمختلف أنواعها بصورة رئيسية ومن القروض من الجهاز المصرفي المحلي وأرصدة الأصول الخارجية التي تمثل التزاماً على البنك المحلي للبنوك الخارجية والأشخاص غير المقيمين. وبصورة محددة فإن مكونات الموارد غير الذاتية هي:

1- الودائع (Deposits): تشكل الودائع المصدر الأساسي لموارد البنوك التجارية، وهي تمثل قروض على البنك مستحقة للمودعين (المقرضين). أي أن البنك التجاري يقترض أموالاً من المودعين. أ- **الودائع الجارية (Current Deposits):** يطلق على الودائع الجارية الودائع تحت الطلب أو الودائع بالاطلاع وكذلك تسمى بالحسابات الجارية إذ تعرف بأنها مبلغ من المال يودع لدى البنك التجاري مع تعهد البنك برد مبلغ الوديعة كلياً أو جزئياً عند طلب صاحب الوديعة وفي أي وقت يرغب دون أن يدفع البنك فائدة على هذه الودائع.⁽²²⁾

ب- **الودائع الآجلة (الزمنية والادخارية):** وهي ودائع لا يسمح المصرف بسحب الأموال إلا بانتهاء الفترة المتفق عليها، وتكون فترة الوديعة من أسبوع إلى 10 سنوات بحسب اتفاق الطرفين، ويكون العائد من هذا النوع من الودائع بنسبة أعلى من الأنواع الأخرى.⁽²³⁾

2- الاقتراض: يعتبر الاقتراض من الموارد المالية للبنك التجاري بوصفه مورداً خارجياً يفتح أمام البنك فرصة الحصول على النقود من البنك المركزي أو البنوك الأخرى وعادة ما يلجأ البنك التجاري إلى هذا المدخل عندما تعجز موارده الأخرى بالإيفاء عن التزاماته تجاه العملاء، وتتعدد الجهات التي تلجأ إليها البنوك التجارية للحصول على الأموال ويمكن ادراجها كما يلي :-

أ - **إصدار الأوراق المالية:** تقوم البنوك التجارية بإصدار أوراق مالية تستحق خلال سنتين لتمويل قروض سنوية تمنحها لعملائها، فمثلاً إذا لجأ البنك إلى إصدار أوراق مالية سنوية بفائدة سنوية (10%) لكي يمول قرض لمدة سنتين بفائدة (12%) فإن البنك سوف يربح (2%) في السنة الأولى.

ب - **البنك المركزي:** يتيح البنك المركزي إقراض البنوك التي تعاني من أزمات مالية في ظل الظروف الاستثنائية التي قد يعلن البنك إفلاسه فيها، ويطلق على القروض الممنوحة من البنك المركزي للبنوك التجارية باسم (القروض المخصصة) والذي يعتبر الملجأ الأخير والأمن للاقتراض.⁽²⁴⁾

ج- **البنوك التجارية الأخرى:** وتسمى (قروض الليلة الواحدة) لأن يتم تصفيتها في اليوم التالي عند توفر الودائع الكافية ويقوم البنك أو البنوك التجارية بالاقتراض من البنوك الأخرى،⁽²⁵⁾ إذ يلجأ إليها البنك نتيجة انخفاض مستوى السيولة النقدية لديه بسبب تعرض البنك إلى سحب كبير للودائع وبصورة مفاجئة أو قد تكون هناك سياسة نقدية غير جيدة أو سوء في الإدارة.⁽²⁶⁾

ثانياً، جانب الموجودات (Assets): تمثل الموجودات اجمالي الاستخدامات في المصرف وتضم الموجودات الثابتة والمتداولة وكذلك الموجودات شبه الثابتة والموجودات الأخرى مثل القروض أو النقد أو الاستثمارات أو التسهيلات الأخرى وسنتناولها بالتفصيل وكالاتي:-

1- الأرصدة النقدية: تشتمل على عدة فقرات منها:-

أ- **الأرصدة النقدية الصندوق:** تأخذ شكل النقود التي يحتفظ بها البنك في الصندوق، سواء كانت هذه النقود من العملة المحلية أو الأجنبية وتسمى (بنقود الخزينة) ومن ضمنها حوالات قد التحصيل وشهادات الايداع الصادرة من البنك المركزي والشيكات المحررة لصالح عملائه وهي في طور التحصيل لديه.⁽²⁷⁾

ب - **ارصدة نقدية لدى البنك المركزي:** وهو احتياطي نقدي الذي ينص عليه قانون البنوك ويجب أن لا يقل عن نسبة مئوية معينة من مجموع الودائع، ولا يدفع البنك المركزي أي فؤاد على هذا الحساب.

ج - ارصدة نقدية لدى البنوك التجارية الأخرى: وهي ارصدة نقدية تحتفظ بها البنوك التجارية فيما بينها لتسهيل التعامل ولتسهيل عمليات المقاصة، وتعتبر هذه الارصدة من النقد الجاهز.⁽²⁸⁾

2 - الاوراق المالية: وتقسم حسب اجالها الى نوعين:-

أ- قصيرة الاجل

- اذونات الخزينة:- وهي عبارة عن صك تثبت ان حاملها دائن للحكومة او لخزينة الدولة بمبلغ معين ولفتره محددة، وعادة ما تتراوح هذه الفترة بين ثلاثة أشهر او سنة واحدة، ولا يحصل حاملو لهذه الاذون على فائدة دولية ثابتة، ولكن هذه الاذون تباع بخصم على قيمتها الاسمية.

- أوراق تجارية :-عبارة عن كمبيالات تصدرها الشركات المعروفة بمتانة مركزها المالي في السوق، تتراوح فتره استحقاقها بين (3 ايام و 270 يوماً)، وان الهدف من إصدارها هو الحصول على تمويل قصير الاجل لتمويل النشاط التجاري.⁽²⁹⁾

ب- طويلة الاجل: ان البنوك التجارية تستثمر عادة في الاوراق المالية طويلة الأجل، غير ان هذا النوع من الاستثمار لا يشكل الا نسبة قليلة. إذ أن هذا النوع من الاستثمارات يحقق مبدأ الربحية لكن سيولتها تكون منخفضة، بسبب صعوبة تحويلها الى نقود، واذا ما تم التحويل فأن ذلك قد يكون مقترن بخسائر رأسمالية كبيرة.⁽³⁰⁾

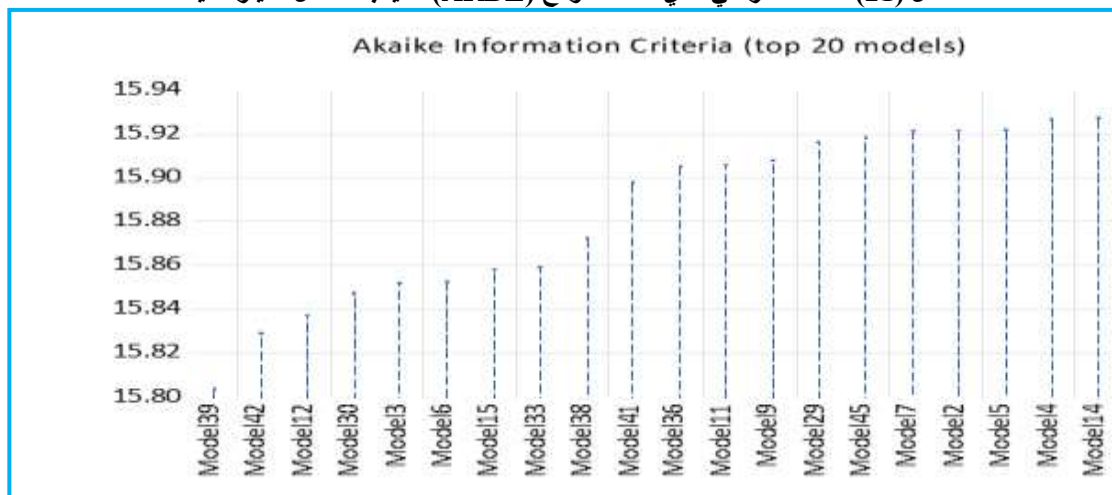
المحور الرابع، تقدير وتحليل مؤشرات البنوك التجارية واثرها على القيمة السوقية

اولاً، تقدير نموذج ARDL، بعد اختبار السكون للمتغيرات الاقتصادية يتم الان تقدير نموذج (ARDL) لمؤشر القيمة السوقية وكما مبين في الجدول (2)، باعتبار ان (MV) متغير تابع وان (DP، CCR، CAP، TAS) متغيرات مستقلة، وان فترات الابطاء المثلى هي (0،1،2،1،4) بناءً على قيم (Akaike) التي تعطي اقل قيمة لهذا المعيار، والتي يتم تحديدها تلقائياً من قبل البرنامج، كذلك فأن الاختبارات الاحصائية توضح مدى جودة الانموذج من خلال قيمة معامل التحديد ($R^2=0.987627$)، اما قيمة Adjusted R-squared (R^2) فقد بلغت (0.978348)، بمعنى ان المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر ما قيمته (97%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وان القيمة المتبقية تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في النموذج، كما و تتضح معنوية النموذج من خلال اختبار قيمة (F-statistic)، والتي كانت معنوية عند مستوى (1%) وبذلك فان النموذج معنوي وبالتالي نرفض فرضية العدم ($H_0: B=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_0: B \neq 0$)، وكما مبين في الجدول الاتي:

جدول (17) تقدير نموذج ARDL لقياس أثر الموجودات والودائع ورأس المال والائتمان النقدي على القيمة السوقية

Selected Model: ARDL(4, 1, 1, 2, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
MV(-1)	1.169315	0.175487	6.663273	0.0000
MV(-2)	-1.180505	0.249078	-4.739490	0.0002
MV(-3)	0.864823	0.256262	3.374761	0.0039
MV(-4)	-0.489666	0.204315	-2.396616	0.0291
DP	0.173360	0.096714	1.792509	0.0920
DP(-1)	-0.179778	0.087538	-2.053727	0.0567
CCR	-0.071977	0.115699	-0.622102	0.5426
CCR(-1)	0.356736	0.118936	2.999397	0.0085
CAP	-0.847550	0.610631	-1.387992	0.1842
CAP(-1)	-0.040318	0.929175	-0.043391	0.9659
CAP(-2)	0.680341	0.541249	1.256984	0.2268
TAS	0.005889	0.004086	1.441368	0.1688
C	-1155.902	1313.529	-0.879997	0.3919
R-squared	0.987627	Mean dependent var	7139.621	
Adjusted R-squared	0.978348	S.D. dependent var	3820.581	
S.E. of regression	562.1852	Akaike info criterion	15.80338	
Sum squared resid	5056836.	Schwarz criterion	16.41631	
Log likelihood	-216.1491	Hannan-Quinn criter.	15.99535	
F-statistic	106.4314	Durbin-Watson stat	2.110908	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.
شكل (21) التخلف الزمني الذي حدده نموذج (ARDL) ذاتياً باستعمال معيار اكايك



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

ثانياً، اختبار الحدود للتكامل المشترك: The Bound Test Approach to Counteraction، يدعى اختبار التكامل المشترك باختبار الحدود (BoundTest) في نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL)، اذ ان هذا الاختبار يقيس مدى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل ما بين المتغيرات المستقلة (اجمالي الموجودات، واجمالي الودائع، ورأس المال، والائتمان النقدي) وبين المتغير التابع (القيمة السوقية)، حيث يعتمد على قيمة F، والتي يتم مقارنتها مع الحدود الدنيا والعليا والتي تكون موزعة ضمن مستويات معنوية مختلفة، وكما مبين في الجدول الاتي:

جدول (18) اختبار الحدود للتكامل المشترك وفق منهجية ARDL

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.767285	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

حيث يتضح من الجدول (18) وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة (اجمالي الودائع، اجمالي الموجودات، رأس المال، الائتمان النقدي) والمتغير التابع (القيمة السوقية)، وهذا ما تبينه قيمة F- statistic والتي تبلغ (3.767285) وهي اكبر من القيمة الجدولية وفي جميع المستويات العليا والدنيا وعند مستوى معنوية (5%)، وبذلك نرفض فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

ثالثاً: اختبار الارتباط التسلسلي Breusch- Godfrey Serial Correlation، يستخدم هذا الاختبار لغرض معرفة خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي بين البواقي ومن خلال الاستعانة باختبار (Breusch-Godfrey)، حيث تبين نتائج الجدول (19) خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي، وهذا ما توضحه قيمة F البالغة (23%) وقيمة Prop-Chi-Square (22%)، اي ان النموذج غير معنوي عند مستوى معنوية (5%)، ولذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وكما في الجدول الاتي:

جدول (19) اختبار الارتباط التسلسلي وفق منهجية ARDL

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.601057	Prob. F(2,14)	0.2365
Obs*R-squared	5.398251	Prob. Chi-Square(2)	0.2272

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

رابعاً: اختبار ثبات تجانس التباين Heteroscedasticity Test، يستخدم هذا النموذج لغرض الكشف عن ثبات تجانس التباين عن طريق اختبار قيمتي F و Prop-Square، حيث تشير نتائج الاختبار الى انعدام وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين، لان قيم F و Prop-Chi-Square غير معنوية عند مستوى معنوية (5%) وبذلك نقبل الفرضية الصفرية التي تسمى بثبات تجانس التباين، وكما في الجدول الاتي:

جدول (20) اختبار ثبات تجانس التباين وفق منهجية ARDL

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.002164	Prob. F(1,26)	0.9633
Obs*R-squared	0.002330	Prob. Chi-Square(1)	0.9615

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

خامساً، تقدير العلاقة قصيرة الأجل وفق نموذج ARDL، فمن خلال البيانات الواردة في الجدول (21) والذي يبين معلمات المتغيرات المفسرة الداخلة في النموذج في الأجل القصير ومعنويتها، يتضح ان العلاقة طردية بين الودائع (DP) والقيمة السوقية (MV) وهذا ما يتفق واقع النظرية الاقتصادية، اذ ان زيادة حجم الودائع لدى البنوك التجارية بمختلف أنواعها من دون الودائع الجارية سوف يؤدي الى إعادة استثمار هذه الأموال في الأسواق المالية وبالتالي زيادة رسملة السوق او ما يعرف بالقيمة السوقية، اي ان زيادة حجم الودائع (DP) بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي الى الزيادة في حجم القيمة السوقية (MV) بنسبة (17%) وعند مستوى معنوية (1%) حيث كانت قيمة الاحتمالية (0.0002)، بينما كانت علاقة رأس المال والائتمان النقدي (CAP, CCR) بالقيمة السوقية (MV) علاقة عكسية، اي ان زيادة حجم رأس المال (CAP) بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي الى النقصان في حجم القيمة السوقية (MV) بنسبة (84%-) وعند مستوى معنوية (1%) حيث كانت قيمة الاحتمالية (0.0692) وهذا ما لا يتفق مع واقع النظرية الاقتصادية حيث من المعروف ان زيادة حجم رأس المال (CAP) من قبل البنك التجاري يكون لها اثر ايجابي على القيمة السوقية (MV)، لأن زيادته سوف يؤدي الى الزيادة في القيمة السوقية، وان زيادة الائتمان النقدي (CCR) بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي الى نقصان (MV) بمقدار (7%-)، وان الاثر كان معنوياً وعند مستوى معنوية (1%) حيث كانت قيمة الاحتمالية (0.3062)، اما معلمة تصحيح الخطأ (-1) CointEq كانت نتيجتها سالبة اذ بلغت (-0.636032) وهي معنوية عند مستوى (1%) وهذا يبين وجود علاقة توازنه بين المتغيرات المدروسة في الامد القصير.

جدول (21) تقدير العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MV(-1))	0.805347	0.125383	6.423111	0.0000
D(MV(-2))	-0.375158	0.137401	-2.730379	0.0148
D(MV(-3))	0.489666	0.128424	3.812873	0.0015
D(DP)	0.173360	0.036450	4.756178	0.0002
D(CCR)	-0.071977	0.068095	-1.057010	0.3062
D(CAP)	-0.847550	0.435098	-1.947952	0.0692
D(CAP(-1))	-0.680341	0.429345	-1.584602	0.1326
CointEq(-1)*	-0.636032	0.116772	-5.446776	0.0001

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

سادساً، تقدير العلاقة طويلة الأجل وفق نموذج ARDL، من خلال بيانات الجدول (22) حيث أظهرت نتائج التحليل الاحصائي علاقة المتغير المستقل الائتمان النقدي (CCR) بالقيمة السوقية (MV) علاقة طردية وهو موجب ومعنوي من الناحية الاحصائية اذا بلغ Prop ما مقداره (0.0072) وهي عالية جداً وعند مستوى معنوية (1%)، اذ ان زيادة الائتمان النقدي (CCR) بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة القيمة السوقية (MV) بمقدار (44.77%)، وهذا ما يتفق مع واقع النظرية الاقتصادية فأن زيادة حجم الائتمان النقدي من قبل البنوك التجارية والمتمثل بقروض قصيرة الأجل سوف يؤدي الى نقل هذه الأموال من المدخرين الى المستثمرين في الأسواق المالية وبالتالي الاسهام في زيادة القيمة السوقية (MV)، اما علاقة الموجودات (TAS) بالقيمة السوقية (MV) فهي علاقة

طردية ومعنوية من الناحية الإحصائية ولاكن علاقة ضعيفة، اذا بلغ Prop ما مقداره (0.1407) وعند مستوى معنوية (1%) اي ان زيادة حجم الموجودات (TAS) بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي الى الزيادة في القيمة السوقية (MV) بنسبة (0.9%) ، اما الودائع ورأس المال فكان لها تأثير معنوي ايضاً على القيمة السوقية ولكن تأثير سالب، اذ بلغ Prop بنسبة (0.8602) وعند مستوى معنوية (1%) اي ان زيادة حجم الودائع (DP) بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي الى نقص في القيمة السوقية (MV) بمقدار (10%)، وهذا ما لا يتفق مع واقع النظرية الاقتصادية لأن غالبية الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية في العراق هي ودائع جارية وهذه الودائع تتصف بقابلية السحب الفوري عليها دون اشعار مسبق ويترتب على ذلك ان البنوك التجارية تصبح اكثر عرضه الى المخاطر في عملياتها مما يفرض عليها التحفظ في أدائها والحرص على التوفيق بين متطلبات السيولة، اما زيادة رأس المال (CAP) بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي الى نقص في القيمة السوقية (MV) بمقدار (62%)، ومن خلال ما سبق يتم رفض فرضية العدم التي تدعي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل وقبول الفرضية البديلة، وكما مبين في الجدول الاتي:

جدول (22) تقدير العلاقة طويلة الاجل وفق نموذج ARDL

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DP	-0.010091	0.056391	-0.178943	0.8602
CCR	0.447713	0.145361	3.079999	0.0072
CAP	-0.326285	0.270848	-1.204680	0.2458
TAS	0.009259	0.005974	1.549891	0.1407
C	-1817.365 +	2454.284	-0.740487	0.4697
EC = MV - (-0.0101*DP + 0.4477*CCR -0.3263*CAP + 0.0093*TAS - 1817.3648)				

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- 1- للبنوك التجارية دور كبير في سوق العراق للأوراق المالية فيما لو ساعدت الظروف الاقتصادية السائدة في البلد.
- 2- وجود حالة من الضعف الهيكلي في دور البنوك التجارية كمؤسسات للوساطة المالية في العراق، نتيجة لضعف مساهمتها في عمليات سوق الأوراق المالية،
- 3- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات البنوك التجارية ومؤشر القيمة السوقية في سوق الأوراق المالية.
- 4- وجود علاقة توازنية بين مؤشرات البنوك التجارية والمتمثلة بـ(الموجودات والائتمان النقدي ورأس المال والودائع) على مؤشر القيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية، إذ تتضح معنوية الائتمان

النقدي وعلاقته الطردية مع القيمة السوقية، وهذا ما يتفق مع واقع النظرية الاقتصادية في حين كان أثر (رأس المال والودائع) على القيمة السوقية أثراً سالباً وعكسياً، وهذا ما يخالف واقع النظرية الاقتصادية.

التوصيات

1- العمل على وضع استراتيجية متكاملة ودقيقة للسياسة الائتمانية التي تعتمد عليها المصارف لتفادي المخاطر الناجمة عن منح الائتمان لجهات ذات ملاءة مالية ضعيفة ويترتب عليها تعثر سداد القروض.

2- على القائمين على ادارة شؤون سوق العراق للأوراق المالية العمل على تحسين الجوانب التنظيمية والتشريعية والمؤسسية للسوق على غرار بعض اسواق المال العالمية.

3- ضرورة مواكبة القطاع المصرفي للتطورات المصرفية والمالية والاستفادة من تجارب المصارف العالمية والأجنبية الكبيرة، لغرض النهوض بواقع الاقتصاد العراقي ولتحسين أدائه بما يحقق السلامة المالية.

4- سماح البنك المركزي للبنوك التجارية وبالتنسيق مع الهيئة الوطنية للاستثمار وشركة التأمين الوطنية أن تؤسس العديد من المؤسسات المالية، ومن أبرزها صناديق الاستثمار، مؤسسات كفالة القروض شركات التأجير التمويلي، والاستثمار في العقارات من خلال توظيف أموالها في مشاريع إسكانية

المصادر References

- 1) عوض فاضل إسماعيل، النقود والبنوك، ط1، دار الحكمة للنشر، الموصل، 1990، ص 172.
- 2) فتحية مزهر عبد الرضا، دور المصارف التجارية في تنشيط السوق المالية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعه كركوك، المجلد 9، العدد 29، 2013، ص 194.
- 3) عبد القادر خليل، الاقتصاد البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 37-38.
- 4) سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، جامعة الكويت، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، 2001، ص 159.
- 5) اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، ادارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع عمان، 2015، ص 12.
- 6) سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مصر، 2018، ص 143.
- 7) اكرم محمود الحوراني، د. عبد الرزاق حسن حساني، النقود والمصارف، جامعه دمشق، سوريا 2011، ص 117.
- 8) Shelagh Hefferan, Modern Banking, University London, 2005, p1
- 9) علي كنعان النقود والصيرفة والسياسة النقدية دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، 2012، ص 128.
- 10) نجلاء محمد بكر، اقتصاديات النقود والبنوك، اكااديمية طيبة، مصر، 2000، ص 24-25.
- 11) عزت قناوي، اساسيات النقود والبنوك، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، مصر، 2005، ص 169.

- (12) عوض فاضل إسماعيل الدليمي، مصدر سبق ذكره، ص 198.
- (13) صادق راشد الشمري، ادارہ العمليات المصرفية، جامعة الخليج العربي، الأردن، 2018، ص 36-38.
- (14) متوفر على شبكة الانترنت www.pata.yoo7.com
- (15) فايزة حسن مسجد الجشعي، رسالة ماجستير بعنوان (دور الائتمان المصرفي بالنمو الاقتصادي في العراق)، جامعة البصرة، كلية الإدارة واقتصاد، 2014، ص 14.
- (16) عبد الحسين جليل الغالبي، كاظم سعد الاعرجي، اساسيات النقود والبنوك، دار النبراس، النجف، 2016، ص 79.
- (17) اسامه عبد الخالق الأنصاري، ادارہ البنوك التجارية والبنوك الاسلامية، كلية التجارة جامعة القاهرة، مصر، 1994، ص 198-200-202.
- (18) Rose, Peter S., Marquis, Milton H.; Money And Capital Markets " Financial Instruments In A Global Marketplace", 10th Edition, The McGraw-Hill Irwin, p432.، 2008
- (19) احمد محمد فهمي سعيد البرزنجي، ادارہ المصارف والعمليات المصرفية، دار الكتب والوثائق كليه الرافدين الجامعة، بغداد، 2018، ص 64.
- (20) محمد احمد الافندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى عمان 2010، ص 200-201.
- (21) متوفر على شبكة الانترنت <https://www.annajah.net>
- (22) هدى حسين عبد الله، دور الهيئات المستقلة في الرقابة على الفروض الخارجية في العراق، مجلة أبحاث ميسان، المجلد الثامن عشر، العدد الخامس والثلاثون، 2022، ص 643.
- (23) عبد الحسين جليل الغالبي، كاظم سعد الاعرجي، مصدر سبق ذكره، ص 87.
- (24) زهراء ناجي عبيد ثامر، دور التدفقات النقدية في عملية الاقتراض من المصارف التجارية (دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية)، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثاني، 2021، ص 114.
- (25) عبد الحسين جليل الغالبي، كاظم سعد الاعرجي مصدر سبق ذكره، ص 89.
- (26) محمد فتحي البديوي، ادارہ البنوك، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الاولى، 2012، ص 85.
- (27) محروس حسن، الاسواق المالية والاستثمارات المالية، كليه التجارة، جامعة عين الشمس 2006، ص 9-32.
- (28) محمد احمد الافندي، مصدر سبق ذكره، ص 208.
- (29) عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2004، ص 113.
- (30) ميسون علي حسين، الأوراق المالية وأسواقها مع الإشارة إلى سوق العراق للأوراق المالية تأطير نظري، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد 1، 2013، ص 7.